

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المصرفي الجزائري بين إشكالية التمويل وضرورة التفعيل

مروى شواذر⁽¹⁾ أ.د. هشام بوريش⁽²⁾

1- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة باجي مختار عنابة، مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية
المستدامة، marwachouader92@gmail.com

2- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة باجي مختار عنابة، bourichehichem@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2019/09/13 تاريخ المراجعة: 2019/09/13 تاريخ القبول: 2020/06/03

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة القائمة بين النظام المصرفي الوطني وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر إلى الاحتياجات المالية في ظل الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في عملية التنمية، ما يعني ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقة التي تربط بين طرفين هما من أهم الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الوطني. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في العرض والتفسير. وتوصلت الدراسة إلى افتقار النظام المصرفي الجزائري لأساليب التسيير الحديثة التي تؤهله لأن يكون المصدر الأكثر استراتيجية في الحد من إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، نظام مصرفي جزائري، احتياجات مالية، تمويل.

Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) and the Algerian Banking System between the Problem of Financing and the Need for Activation

Abstract

The objective of this study is to assess the relationship between the national banking system and the small and medium-sized enterprises (SMEs,) sector, considering the financial needs given the role of these enterprises in the development process, which means the need to reconsider the nature of the relationship between the two parties that are the most important actors in the national economy. The analytical descriptive approach has been adopted. The study found that the Algerian banking system lacks modern management methods that qualify it to be the most strategic source to reduce the problem of financing the small and medium-sized enterprises (SMEs).

Keywords: Small and medium, sized enterprises (SMEs), Algerian banking system, financial needs, financing.

Les Petites et moyennes entreprises (PME) et le système bancaire algérien entre le problème du financement et la nécessité de la mise en œuvre

Résumé

Cette étude vise à évaluer la relation entre le système bancaire national et le secteur des petites et moyennes entreprises (PME), tout en considérant les besoins financiers compte tenu et le rôle de ces entreprises dans le processus du développement, cela signifie que la nature de la relation entre ces deux acteurs les plus importants de l'économie nationale doit être réexaminée. L'approche analytique descriptive a été adoptée pour la présentation et l'interprétation des résultats. L'étude révèle que le système bancaire algérien manque de méthodes de gestion modernes lui permettant de devenir la source la plus stratégique pour atténuer le problème du financement des petites et moyennes entreprises (PME).

Mots-clés: Petites et moyennes entreprises (PME), système bancaire algérien, besoins financiers, financement.

المؤلف المرسِل: مروى شواذر، marwachouader92@gmail.com

أدت التجارب العالمية الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى لفت انتباه الدول النامية نحو ضرورة النهوض بهذا النوع من المؤسسات واعتماده كمحرك للتنمية خاصة على إثر المتغيرات العالمية التي اجتاحت الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تنبّهت باكراً لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وزارة مستقلة خاصة به تعنى بإدارة شؤون هذه المؤسسات وتوفير الدعم اللازم لإضفاء الفعالية على أنشطتها، حيث سخرت مجموعة من العوامل لخدمة هذا الغرض والتي كانت بمثابة الطريق الممهّد للنهوض بمؤسسات القطاع، هذا الأخير الذي يواجه العديد من التحديات والعراقيل تحول دون المضيّ به قدماً وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المخطّط لها في إطاره.

1- إشكالية الدراسة:

تعدّ مشكلة التمويل من أهمّ التحديات التي تعترض نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل وقد تؤدي إلى عرقلة هذا النشاط أو كبح الأفكار الإبداعية والمبادرات الفردية التي غالباً ما تبقى حبيسة عقول أصحابها حين لا تجد التمويل القادر على تجسيدها في أرض الواقع وإبرازها إلى العلن. وعلى اعتبار التمويل البنكي من أكثر المصادر التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية في ظلّ الخصوصية التي يمتّع بها النظام المصرفي الجزائري، وجب تقييم العلاقة التي تربط هياكله بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يعزّز نقاط القوة في هذه العلاقة ويكشف مواطن الضعف على مستواها.

من هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

- كيف يمكن تفعيل العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المصرفي الجزائري؟

2- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية ذكرها:

الفرضية الأولى: تتميز العلاقة التي تربط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظام المصرفي الوطني بالحساسية.

الفرضية الثانية: ترتبط إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المقام الأول بمدى توافر الضمانات القانونية.

الفرضية الثالثة: يعتمد النظام المصرفي الجزائري على أدوات كلاسيكية في منح الائتمان وتقدير الخطر المتعلق به.

3- أهداف الدراسة: من أهمّ الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة ما يلي:

- إبراز مختلف التحديات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم العلاقة التي تربط بين النظام المصرفي الوطني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اقتراح جملة من الإجراءات الهادفة إلى النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تفعيل دور النظام المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- منهج الدراسة: تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر المناهج ملائمة لموضوع الدراسة وخدمة لأهدافها.

5- محتوى الدراسة: قسّمت الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعنى هذا المحور بمختلف الأطر النظرية ذات الصلة بهذا النوع من المؤسسات.

المحور الثاني: مدخل إلى النظام المصرفي الجزائري، حيث يعرض هذا المحور الإطار العام للنظام المصرفي الوطني أهم الإصلاحات التي طرأت عليه وآفاق تطوير الخدمات المصرفية على مستوى البنوك الجزائرية.

المحور الثالث: الإطار التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المصرفي الجزائري، وقد خصص هذا المحور لتقديم صورة مختصرة حول إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيلها.

المحور الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعكس المحور الأول من الدراسة صورة عامة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من معايير تصنيف هذه الأخيرة، مروراً بخصائصها، ووصولاً إلى واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من خصائص الاقتصاد الذي تنشط فيه هذه المؤسسات.

1-1- المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وموقف المشرع الجزائري منها:

يمكن تقسيم المعايير الأكثر استخداما في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:

أ- معيار العمالة: يعتبر معيار العمالة أكثر المعايير شيوعا واستخداما في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لما يتسم به من سهولة التطبيق والقياس على الصعيد العملي حيث يمكن معرفة عدد العمال على مستوى المؤسسة بكل يسر وسلاسة، كما يعد هذا المعيار ركيزة البنك الدولي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اتخذ كمعيار وحيد دون اعتداد يذكر بالمعايير الأخرى واعتبر المؤسسة الصغيرة كل مؤسسة توظف أقل من 50 عاملا⁽¹⁾.

ويوضح الجدول رقم (01) التالي عدد العمال المعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بعض الدول اعتمادا على معيار العمالة

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال
بلجيكا	صغيرة	نحو 50 عاملا
الولايات المتحدة الأمريكية	صغيرة	100 عامل
كندا	صغيرة	200 عامل
الأردن	صغيرة	بين 02 و 10 عمال
	متوسطة	بين 10 و 25 عاملا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: لوكادير مالحه: دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو (الجزائر)، 2012، ص ص 11، 12.

ب- معيار الرأسمال: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية رأس المال الذي يختلف حجمه من دولة إلى أخرى، وعلى اعتبار السمة النقدية التي تميز هذا المعيار والتي تجعله خاضعا لمجموعة عوامل أهمها تغيرات الأسعار بما فيها أسعار الصرف وجب إعادة تقييمه بين الفترة والأخرى خاصة في أوقات التضخم.

ج- معيار العمالة والرأسمال معاً: يعدّ هذا المعيار مزيجاً من المعيارين سالفَي الذكر، وقد اعتمدت عليه العديد من الدول عن طريق تحديدها لحد أقصى سواء من ناحية العمالة أو الاستثمارات الرأسمالية⁽²⁾، ويعدّ اليابان من أهمّ الدول التي اتخذت هذا المعيار كمنهاج في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال/مليون ينّ ياباني
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر: لوكادير مالحة: مرجع سابق، ص 14.

يمكن القول إنّ الاعتماد على دمج معياري العمالة والرأسمال ما هو إلاّ إضفاء درجة من الدقة على تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ذلك تعريفها حسب قانون كلّ دولة. وإذا ما تمّ إسقاط المعايير السابقة على المشرّع الجزائري يلاحظ تأثر هذا الأخير بالتعريف الوارد من قبل اللجنة الأوروبية والذي اعتمد على ثلاثة معايير تتجسّد في: عدد العمّال، ورقم الأعمال والمدخيل السنوية إضافة إلى معيار الاستقلالية، وذلك بعد العديد من المحاولات الرامية إلى إعطاء تعريف دقيق لهذه المؤسسات في الجزائر⁽³⁾، وسيتمّ التطرّق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري لاحقاً.

1-2- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم التقدّم الذي شهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى اقتصاديات مختلف دول العالم إلاّ أنّه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لهذه المؤسسات، ويعود ذلك إلى التباين في درجة الرقيّ والازدهار بين دولة وأخرى ما أدّى إلى اعتماد مجموعة من المعايير - المذكورة سابقاً - بغرض وضع تعريف دقيق لهذه المؤسسات⁽⁴⁾، ما يعني صعوبة الإشارة إلى مفهوم واحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميّز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية ذكرها:

أ- **الحجم:** يعدّ الحجم من أهمّ الخصائص المميّزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترتبط هذه الخاصية بمناط تفكير المؤسسات وقراراتها الاستراتيجية بهذا الشأن، فهناك من المؤسسات من ترغب في الاحتفاظ بحجمها الصغير أو المتوسط هادفة من وراء ذلك إلى الاستفادة من الميزات الأساسية التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فهم متعمّق وواسع لطبيعة السوق بما في ذلك الزبائن والمنافسين فيه ومنها من تتخذ الحجم الصغير أو المتوسط كخاصية مرحلية بغية الانتقال إلى الحجم الأكبر.

ب- **سهولة التكوين:** يعتمد إنشاء مؤسسة صغيرة الحجم على الثقافة الريادية لدى أفراد المجتمع، فعادة لا يرتبط وجود هذا من النوع المؤسسات بالموارد المالية الضخمة أو الإمكانيات الكبيرة مثل ارتباطه بالأفكار الإبداعية التي تترجم لاحقاً إلى مؤسسة صغيرة، حيث يتسم تكوين هذه المؤسسات بالبساطة والسهولة معتمداً على الحافز الفردي أو الجماعي.

ج- الحرية في التعامل مع المواقف المختلفة: ينظر إلى هذه الخاصية بمنظار مزدوج، فمن ناحية أولى تعتبر الحرية المتاحة للمؤسسين والإدارة من أهم الخصائص المميزة لمنظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ومن ناحية ثانية تعدّ دافعا أساسيا لإنشاء هذا النوع من المنظمات حيث ينصاع العديد من الأفراد لرغبتهم في العمل الحر وفي انتهاج أسلوب ومنهج إدارة خاص بهم.

د- المرونة وسرعة التكيف: إنّ سهولة تكوين المؤسسات الصغيرة يعني بساطة هيكلها التنظيمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتميز هذه المؤسسات بترابط مفردات العمل والابتعاد عن آليات البيروقراطية الرسمية مما يعني قابليتها للتكيف مع معطيات البيئة الخارجية أين يكمن التنافس والتغير السريع للأحداث⁽⁵⁾، وكذا قدرتها على التغيير تماشيا مع ظروف ومواقف معينة كالقدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو خطط الإنتاج أو السياسات التسويقية والتمويلية، رفع قدرتها على التجديد والابتكار، سهولة وحرية الدخول أو الخروج من السوق وأيضا سهولة تحويل المشروع الصغيرة إلى سيولة دون خسارة تذكر.

يمكن القول بأنّ مقارنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الكبيرة ستظهر الفرق في تميز النوع الأول بالمرونة في تعديل السياسات، وسرعة اتخاذ القرارات وتفعيل الاتصالات⁽⁶⁾.

2- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات التي يمكن إجمال أهمّها فيما يلي:

2-1- العولمة والتحديات الفنية:

إنّ الحديث عن العولمة يعني مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من التحديات الضمنية التي تحتويها هذه الظاهرة، وعلى رأسها تحدّي التكتلات الاقتصادية وتوجّه الدول نحو التكامل الاقتصادي لضمان الاستمرارية مما يعني زيادة درجة المنافسة التي ستعكس على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأدت الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من قبل أغلب الدول إلى ضرورة تفعيل قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض التفاعل والتجانس مع البرامج والخطط التنموية بل والعمل على إنجازها، كما لا يخفى عن العقول والأذهان أنّ المعلومات هي سلعة العصر التي تعدّت حدود عوامل الإنتاج التقليدية وأضحت العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث" ما يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادها المتصاعد على التكنولوجيات الحديثة لمواجهة ثورة المعلومات. وبالإشارة إلى التحديات الفنية يمكن القول بأنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني بشكل ملحوظ من نقص الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية التي تشغلها هذه المؤسسات.

2-2- تحديات إدارية وتسويقية:

تتمثل أهمّ هذه التحديات في نقص القدرات والمهارات الإدارية والتسويقية، وعدم وضوح ودقّة الإجراءات والأنظمة ذات الصلة بعمل هذه المؤسسات، وحدّة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها المحلية وكذلك مشكلة "انخفاض حجم الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة".

2-3- تحديات التمويل:

يشكّل التمويل أكبر عقبة في طريق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمحدوديته من جهة وسوء تسييره إن توفّر من جهة أخرى، حيث أثبتت الدراسات أنّ المؤسسات التمويلية الحكومية الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العديد من الدول تواجه مشكلة ضعف دراسات الجدوى، وسوء الإدارة، وقلة الخبرة، وعدم

توفّر المبادرات الفردية والقدرات الإبداعية ممّا يعني الخسارة الحتمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي ضياع الأموال المخصصة لتمويلها، "ويشير بعض الباحثين إلى أنّ إيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم ونشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تمثل عائقاً حقيقياً"⁽⁷⁾.

رغم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن إنكار الدور الهام لهذا القطاع خاصة في ظلّ الأزمات الاقتصادية الراهنة، حيث يعمل هذه النوع من المؤسسات على خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، ودعم المشروعات الكبيرة وتوفير مختلف متطلباتها السلعية، والحدّ من النزوح الريفي⁽⁸⁾. وعلى إثر الدور الهام لهذه المؤسسات يمكن القول بأنّ: "المشروعات الصغيرة هي القاطرة الحقيقية للتنمية الاقتصادية"⁽⁹⁾.

3- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

أدى الدعم الحكومي خلال السنوات الأخيرة إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

3-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري:

انتهج المشرع الجزائري منهج الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويوضح الجدول رقم (03) التالي تصنيف الاتحاد الأوروبي لهذه المؤسسات:

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للاتحاد الأوروبي

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة/عامل	رقم الأعمال السنوي/مليون أورو	قيمة أصول الميزانية/مليون أورو
المؤسسة المصغرة	أقل من 10 عمال	10	أقل من 02
المؤسسة الصغيرة	10-49 عامل	أقل من 50	أقل من 10
المؤسسة المتوسطة	50-250 عامل	أقل من 250	أقل من 43

المصدر: مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان (الأردن) 2014، ص 26.

وبالنظر إلى المعايير التي تصنّف على أساسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتفرعة إلى معايير كمية (عدد العمال، قيمة المبيعات، رأس المال المستثمر، حجم الإنتاج... الخ) ومعايير نوعية (استقلالية الإدارة ملكية المؤسسة... الخ)⁽¹⁰⁾ يلاحظ تركيز التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير كمية. "حدّد الاتحاد الأوروبي هذا التعريف سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرّس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ويضاف إلى المعايير الكمية السالفة الذكر والمعتمدة في التعريف الأوروبي معيار استقلالية المؤسسة"⁽¹¹⁾.

ويوضح الجدول رقم (04) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

الجدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	مقياس عدد العمال	مقياس رقم الأعمال (دج)	مقياس الحصيلة السنوية (دج)
متوسطة	250-50	400 مليون - 4 ملايين	200 مليون - 1 مليار
صغيرة	49-10	لا يتجاوز 400 مليون	لا تتجاوز 200 مليون
مصغرة	9-1	أقل من 40 مليون	لا تتجاوز 20 مليون

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المواد 10,9,8 من القانون المتعلق بترقية الاستثمار رقم 09/16 المؤرخ سنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017، ص 6.

إن مقارنة بسيطة كفيفة بإبراز مدى التشابه بين التعريف المعتمد من قبل الاتحاد الأوروبي والتعريف الذي أورده المشرع الجزائري للمؤسسات المصغرة، والصغيرة والمتوسطة، وإن كان تعريف هذا النوع من المؤسسات هو مسألة نسبية تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لعدة عوامل، لذلك يلاحظ تنوع التعاريف الواردة بهذا الشأن.

3-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

إن المتتبع للإحصائيات الواردة بشأن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري يلاحظ العدد المعتبر من مناصب الشغل الذي توفره هذه المؤسسات، إضافة إلى تأثيرها في متغيرات الاقتصاد الكلي خاصة من جانب الناتج الوطني الخام وخلق الثروة أو القيمة المضافة⁽¹²⁾، ويعود ذلك إلى الاهتمام الذي أولته الدولة بهذا النوع من المؤسسات كقطاع تنموي بديل عن المداخل النفطية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر حاليا.

3-3- معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ما يلي:

أ- معوقات البيئة الخارجية: وتشمل معوقات التمويل والائتمان، ومشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية وضعف نظام المعلومات، وضعف استخدام التكنولوجيا، وإشكالية العقار المناسب، والمعوقات التسويقية، والمعوقات المرتبطة بالنظام الضريبي، ومشكل التمويل بالمواد الأولية وقطع الغيار، وغياب الفضاءات الوسيطة وعلى رأسها البورصة.

ب- معوقات البيئة الداخلية: تعاني البيئة الداخلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مشكلة الإدارة والتنظيم، ومشكل نقص المعلومات وكذا مشكل توافر العمالة المؤهلة المبدعة⁽¹³⁾.

المحور الثاني: مدخل إلى النظام المصرفي الجزائري

يعنى المحور الثاني بدراسة الإطار العام للنظام المصرفي الجزائري، بما في ذلك الإصلاحات الأساسية لهذا النظام وكذا آفاق تطوير الخدمات المصرفية على مستوى البنوك الجزائرية.

1- الإطار العام للنظام المصرفي الجزائري: يشمل الإطار العام للنظام المصرفي الوطني هيكل هذا الأخير، خصائصه والتحديات التي تواجهه في عصر العولمة.

1-1- هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض:

جاء قانون النقد والقرض كبديل عن الإصلاحات والتعديلات التي مست النظام المصرفي الوطني خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات والتي أثبتت وبجدارة عدم جدواها، ويعتمد النظام المصرفي في إطار هذا القانون

على مستويين: البنك المركزي وبنوك أخرى تهتمّ بالنشاط المصرفي في صيغته الكلاسيكية المتجسّدة في جمع المدّخرات ومنح الائتمان بالاعتماد على آليات جديدة للتمويل.

أ- **البنك المركزي**: يعرف أيضا ببنك الجزائر وبنك البنوك، يحتلّ قمة هرم النظام المصرفي الجزائري ويتميّز بالاستقلالية المالية والصفة التجارية انطلاقا من علاقاته مع الغير كما يتمتع بالشخصية المعنوية، ومن مهامه تنفيذ السياسة النقدية للدولة وتوفير السيولة للبنوك والخزينة العمومية عند الحاجة، "و يكتسي نشاط البنك المركزي أهمية قصوى خصوصا فيما يتعلّق بتطوّر السيولة في الاقتصاد وارتباط الحالة المالية والنقدية للاقتصاد بمدى سيطرته على تطوّر مصادر الإصدار النقدي".

ب- **البنوك**: عبارة عن أشخاص معنوية بحكم القانون وتتنحصر مهامها في: جمع الودائع والمدّخرات بمختلف أنواعها من الأعوان الاقتصاديين الآخرين، ومنح القروض لمن يطلبها، وتوفير وإدارة وسائل الدفع اللازمة ووضعتها في خدمة الزبائن.

ج- **المؤسسات المالية**: تعنى هذه المؤسسات بمهام الإقراض كغيرها من البنوك، إلّا أنّ الفارق الجوهرى بين كلا الصنفين هو عدم قدرة المؤسسات المالية على تلقّي الأموال من الجمهور أو استعمال أموال الغير، تطبيقا لنص المادة 115 من قانون النقد والقرض: "المؤسسات المالية هي أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقّي الأموال من الجمهور" (14).

د- **الفروع الأجنبية**: بموجب قانون (10/90) أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فتح فروع لها بالجزائر في إطار التراخيص التي يمنحها مجلس النقد والقرض التابع للبنك المركزي، شرط المعاملة بالمثل بين هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ومثيلاتها الجزائرية.

هـ- **المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون (10/90)**: يعتبر قانون النقد والقرض بوابة انفتاح النظام المصرفي الجزائري تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي، ومع نهاية سنة 2001 بلغ عدد البنوك على مستوى القطاع المصرفي الوطني 26 بنك ومؤسسة مالية، وبالنظر إلى معيار رأس المال انقسمت هذه المؤسسات إلى عمومية وخاصة ومختلطة وقد اعتمدت كلّها من قبل مجلس النقد والقرض، ويضاف إليها بنك الجزائر، الخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات (15). ويُعطى الشكل رقم (01) التالي صورة موجزة عن النظام المصرفي:

الشكل رقم (01): هيكل النظام المصرفي بصورة عامّة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مكونات النظام المصرفي الجزائري

تحتل البنوك التجارية قاعدة هرم النظام المصرفي على اعتبارها أقدم البنوك نشأة، كما يحتل البنك المركزي قمة الهرم كونه يعنى بإدارة وتسيير شؤون مختلف البنوك الأخرى والتنسيق بين أنشطتها ومهامها.

1-2- خصائص النظام المصرفي الجزائري:

- رغم الانفتاح الذي عرفه النظام المصرفي الوطني خاصة خلال العقود الأخيرة، إلا أن هناك بعض الخصائص التي لازالت تميزه حيث تشير بصفة عامة إلى تطوّر الكمّ دون النوع، ومن أهمّ هذه الخصائص يمكن ذكر:
- محدودية القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية نتيجة اعتمادها على تقديم خدمات مصرفية تقليدية.
- غياب الثقافة التسويقية على مستوى البنوك الوطنية.
- ضعف عملية التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل الفاعلة في هذا المجال.
- سوء التسيير وغلبة الإجراءات البيروقراطية في المعاملات البنكية.
- ضعف كفاءة أداء المورد البشري ومحدودية الوسائل المادية إذا ما تمت مقارنتها بالاحتياجات الفعلية.
- غياب العصرية في التعامل مع المخاطر البنكية وتقديرها وفقا لطرق تقليدية⁽¹⁶⁾.
- رغم المحاولات الجادة للسلطات العمومية الجزائرية والهادفة من ورائها إلى إعادة هيكلة النظام البنكي وتطويره إلا أن هذا الأخير لا يزال يعاني من موجة تحديات فرضتها توجّهات العولمة.

1-3- آليات دعم القطاع المصرفي الجزائري ضمن توجّهات العولمة:

- إن بروز ظاهرة العولمة واستمرار العالم في المضيّ قدما نحو الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة يتطلب إعادة بلورة رؤية جديدة نحو دعم القطاع المصرفي الوطني، بغرض محاولة اللحاق بالركب الحضاري للأنظمة المصرفية العالمية والتكيف مع مجريات الأحداث والتحوّلات التي تتوجّ القرن الواحد والعشرين.
- ولعلّ أهمّ الآليات أو الخطوات التي يجب أن تأخذها السلطات العمومية في هذا الصدد ما يلي:
- مراجعة السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية بصفة دورية بهدف كشف أي نقص على مستوى هذه السياسات والعمل على تداركه في الوقت المناسب لأجل دعم الكفاءة الاقتصادية.
- تحديث الأنظمة المعلوماتية والعمل وفقا لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات.
- وضع برنامج متكامل يعمل على إخضاع الأنظمة البنكية الوطنية للتغيّرات العالمية والتكيف معها⁽¹⁷⁾.

2- الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري:

عرف النظام المصرفي الجزائري جملة من الإصلاحات هدفت إلى إعادة هيكلة مختلف البنوك الوطنية انطلاقاً من مجموعة تشريعات وقوانين صادرة عن السلطات العمومية.

1-2- الإصلاح النقدي لعام 1986:

يعتبر الإصلاح النقدي وليد القانون الصادر في 19 أوت 1986، وهو عبارة عن قانون بنكي كرس ضرورة الاندماج في اقتصاديات السوق وتضمّن إعادة هيكلة النظام المصرفي التي أوضحت الفرق بين مختلف البنوك والبنك المركزي بحيث تكفل هذا الأخير باحتكار امتياز الإصدار النقدي، وتنظيم التداول النقدي، ومراقبة توزيع القروض على مستوى الاقتصاد وتسيير احتياط الصرف، وشمل الإصلاح النقدي المخطط الوطني للقرض الذي هدف إلى خلق الانسجام والتوافق بين المتغيّرات المالية والمتغيّرات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، كما سلكت مجموعة الإصلاحات النقدية لعام 1986 منهجا جديدا في علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية وتمّ تقييد لجوء

هذه الأخيرة للبنك المركزي وتعويض ذلك بالاعتماد على البنوك التجارية نتيجة المشاكل التي أفرزتها العلاقة غير الطبيعية السائدة آنذاك بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

2-2- تكييف الإصلاح في إطار قانون 1988:

رسم قانون 1988 بؤادر الانطلاق في إصلاح الاقتصاد الجزائري بعد الضعف الذي كشفت عنه الأزمة النفطية لسنة 1986، وقد تمحور هذا الإصلاح في محاولة تطوير المؤسسات وإضفاء مبدأ الرشادة الاقتصادية على مستوى نشاطاتها وهياكلها، حيث قامت الدولة بإصدار وتحديث مجموعة من القوانين هدفت بالدرجة الأولى إلى إدخال المرونة على عمل المؤسسة بما في ذلك علاقاتها مع مختلف الأطراف ذات الصلة وإعطائها الصفة التجارية التي تجعلها تاجرا عند التعامل مع الغير، "وفي نفس الإطار جاء القانون رقم 06/88 المتعلق بنظام البنوك والقرض حيث جعل المؤسسة المالية هي أيضا مؤسسة عمومية اقتصادية".

2-3- الإصلاحات المصرفية بعد 1990:

ترجمت الإصلاحات المصرفية بعد عام 1990 في قانون النقد والقرض الصادر بتاريخ 10 أبريل 1990 حيث ارتكز على مجموعة من المبادئ أهمها: الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية وبين هذه الأخيرة والدائرة المالية، وأيضا الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض، وإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وتجسيد نظام مصرفي قائم على مستويين بمعنى الفصل بين البنك المركزي ومختلف البنوك الأخرى، وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا القانون في عزل القطاع المصرفي عن التدخل الإداري، ورد الاعتبار للبنك المركزي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والتطهير المالي للمؤسسات العمومية، وتوحيد وظيفة العملة في الاستعمالات المحلية، وإحكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي وتنظيم عملية الائتمان والرفع من فعاليتها⁽¹⁸⁾.

3- آفاق تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية:

يهدف تطوير أداء الخدمات المصرفية على مستوى البنوك الوطنية إلى دفع هذه الأخيرة للاندماج ضمن "متطلبات التطوير والتجديد المصرفي وامتلاك المزايا التنافسية الخاصة التي تتيح إمكانية التواجد والاستمرار ضمن المحيط التنافسي الدولي".

3-1- ماهية تطوير الإطار المؤسسي وتحديث الأداء المصرفي:

تترجم عملية تطوير الإطار المؤسسي وتحديث الأداء المصرفي الوطني من خلال:

أ- بناء الإطار المؤسسي الملائم: وذلك من خلال تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل، والتحضير الجاد لإقامة تجمعات مصرفية كبيرة، واندماج البنوك الجزائرية مع بنوك أجنبية، وتعزيز اندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة من جهة، واندماج البنوك العمومية فيما بينها من جهة أخرى، وتدعيم ملائمة المؤسسات المصرفية الجزائرية.

ب- تطوير الأداء المصرفي ورفع القدرة التنافسية: يرتبط تطوير الأداء المصرفي ورفع قدرته التنافسية تماشيا مع المتغيرات العالمية الجديدة بتبني استراتيجية التسويق المصرفي، وتطوير القدرة على استيعاب واستخدام التكنولوجيات المصرفية الحديثة، ومواكبة المعايير المصرفية الدولية والعمل في إطارها من خلال تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك والاهتمام بإدارة المخاطر إضافة إلى وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك وتحديث نظم الإدارة والسياسات المصرفية.

2-3- العوامل المساعدة على تطوير الإطار المؤسسي وتحديث الأداء المصرفي الوطني:

تتمثل أهم هذه العوامل في التالي ذكره:

- تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري من خلال الاستعانة بخبرة البنوك العالمية لتدريب الإطارات البنكية.
- العمل على تشكيل إدارات فاعلة وفق نظام تحفيزي للموظفين.
- تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك.
- أن تتّصف المعلومات المالية والمحاسبية المقامة من طرف البنوك التجارية بالوضوح والدقة.
- إضفاء مرونة أكبر على النصوص التشريعية⁽¹⁹⁾.

3-3- دور الهيئات الحكومية في دعم استراتيجية تطوير الخدمات المصرفية على مستوى البنوك الوطنية:

تلعب الهيئات الحكومية دورا بارزا في عملية تطوير البنوك الجزائرية، بل وقد تكون الفاعل الأول والرئيسي في وضع تنفيذ ومراقبة استراتيجية تطوير الخدمات المصرفية.

أ- دور الدولة: يتجلى تفعيل دور الدولة في إعطاء مساحة أكبر من الحرية للبنوك الوطنية خاصة إذا ما تعلّق الأمر بمجال التسيير مع العمل على تحفيز هياكل النظام المصرفي الوطني على المبادرات الجادة والإبداعية في استغلال الفرص، إضافة إلى تسخير الدولة لمختلف أجهزتها في خدمة استراتيجية تحديث البنوك حيث لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه مختلف القطاعات المالية، والاتصالات، والعدالة وغيرها في هذا المجال.

ب- تفعيل دور البنك المركزي: وذلك من خلال:

- توفير مناخ تشريعي يتماشى والتحوّلات المصرفية على مستوى الساحة الدولية.
- تعزيز درجة الوضوح والشفافية على مستوى هياكل القطاع المصرفي خاصة فيما يتعلّق بالعمليات التمويلية.
- دعم الدور الرقابي للبنك المركزي على البنوك الأخرى.
- حثّ البنك المركزي على النهوض بالمحيط الاستثماري العام من خلال تفعيل دور البنوك في جمع المدّخرات.
- الاهتمام بالجوانب المصرفية الفنية والتقنية⁽²⁰⁾.

المحور الثالث: الإطار التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ النظام المصرفي الجزائري

يعرض المحور الثالث من الدراسة الإطار التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يرتبط به من معوّقات تحول دون تقدّم هذا النوع من المؤسسات، وتجبر المختصين على إعادة النظر في هيكلية النظام المصرفي الوطني.

1- ماهية السياسة التمويلية:

تلعب وظيفة التمويل دورا هاما سواء على المستوى الجزئي المرتبط بتمويل الوظائف المختلفة للمؤسسة، أو على المستوى الكلي الذي يعكس مصادر وطرق تمويل هذه المؤسسات خاصة في مرحلة التأسيس.

1-1- مفهوم السياسة التمويلية:

يعبر التمويل عن: "مصدر الأموال وتكلفته وكيفية الحصول عليه وطريقة استخدامه وسبل إنفاقه وتسييره" وتعرف السياسة التمويلية باعتبارها مصطلحا مركبا على أنها: "مجموعة المبادئ والقواعد والإجراءات، التي تنظّم العمليات التمويلية في المصرف، وتحدّد أساليب تتبّع هذه العمليات وإنجازها، والصلاحيات المحددة لذلك، وتعدّ المرجع الرئيسي للعاملين في البنك لتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم".

تتبقى العملية التمويلية من الحاجة الملحة للتمويل، الذي يهدف إلى توفير الأموال اللازمة لمواصلة النشاط العادي سواء بالنسبة للمؤسسات أو الدولة التي تسعى باستمرار إلى تمويل مشاريعها وخططها التنموية.

"ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتزدهر، حيث يعتبر التمويل بمثابة المحرك الأساسي للمشروع، ومن هنا يمكن القول إن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسات الدولة أو المنظمة نحو تحقيق التنمية... حيث يؤدي توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التنموية إلى نشوء فرص وظيفية جديدة تساهم في القضاء على البطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، وتحقيق الأهداف المرسومة من طرف الدولة..."

1-2- أهداف السياسة التمويلية: من أهم الأهداف التي تصبو إليها السياسة التمويلية ما يلي:

- تحديد الهيكل العام الذي يعتمد البنك في منح التمويل وتنظيم طريقة التمويل.
- تحديد مجالات منح التمويل وتنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.
- تجميع الموارد وترشيد استخدامها وتوجيهها لغرض تنظيم السيولة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- العمل على تدفق الأموال ضمن القنوات الاقتصادية المساهمة في خلق الثروة وتحقيق قيمة مضافة.
- سدّ الفجوة التمويلية بين مختلف القطاعات الوطنية وتوفير الأموال اللازمة في الوقت المناسب⁽²¹⁾.
- تشجيع المبادرات الفردية لدى الشباب خاصة من خلال خفض تكلفة التمويل المصرفي.
- ممارسة الوظيفة التمويلية وفق المعايير الدولية.

1-3- أهمية التمويل البنكي في إطار الخصوصية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف الطبيعة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات كبيرة الحجم، ففي حين اعتماد هذه الأخيرة على تنوع مصادر تمويلها، يلاحظ ضعف وقلة التنوع إذا ما تعلّق الأمر بمحفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعرف بأنها محفظة أحادية المصدر التمويلي تمثل أسهمها العنصر الوحيد المكوّن لمحفزتها المالية ما يعني عزوفها عن الاستفادة من فوائد التنوع. وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق أسلوب المفاضلة بين مصادر التمويل، حيث يحتلّ التمويل الذاتي الصدارة بين هذه المصادر ويتبعه الاقتراض سواء منه البنكي أو الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية المصادر الذاتية التي تسعى هذه المؤسسات من خلالها إلى تحقيق نوع من الاستقلالية.

إنّ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مصادر التمويل الذاتي لا ينفي حاجتها الملحة إلى التمويل البنكي خاصة على مستوى الدول النامية، ويرجع ذلك إلى التالي ذكره:

- ارتفاع التكاليف المنوطة بالدخول إلى الأسواق المالية سواء منها ما كان مباشراً أو غير مباشراً.
- الاستفادة من الوفرة الضريبية التي تحقّقها عملية الاستدانة مقارنة بالتمويل الذاتي.
- ندرة الأموال الخاصة في كثير من الأحيان ممّا يعوق الانطلاق في تأسيس هذه المؤسسات ومتابعة نشاطها بالكيفية المناسبة.

ويتحدّد الطلب على الائتمان لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على:

- التوسع في استثمارات المؤسسة وزيادة حجم نشاطها.
- الاستفادة من مزايا الرفع المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التمويل البنكي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعترضها العديد من المعوقات خاصة في الدول النامية التي تعاني من انعدام شفافية المعلومات المقدمة من طرف هذه المؤسسات والخطر المعنوي المدرج تحت شخصية وسلوك المسير، إضافة إلى محدودية الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك⁽²²⁾.

2- أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحاط العلاقة مؤسسة/بنك بالعديد من المتغيرات ويتوقف نجاحها من فشلها على جملة من العوامل ترتبط من ناحية بطبيعة المؤسسة خاصة إذا كان الحديث حول المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، وترتكز من ناحية أخرى على السياسات المنتهجة من طرف البنك أثناء وضعه لخطته واستراتيجياته التمويلية.

2-1- صورة عامة حول علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف العلاقة التي تجمع بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبعا للمراحل التي تمر بها هذه الأخيرة، حيث تعرف مرحلة التأسيس بطابعها الحساس نظرا للظروف الصعبة التي تمرّ بهذه المؤسسات آنذاك والمرتبطة أساسا بضعف مركزها المالي وحاجتها الماسة إلى التمويل، إضافة إلى الانعكاسات السلبية لبيئة عدم التأكد التي تنشط فيها ما يعني تحمل المزيد من المخاطر المنبثقة من إمكانية الاضمحلال والخروج النهائي من السوق، في المقابل يتميز البنك خلال هذه المرحلة بالحذر في التعامل مع هذا النوع من المؤسسات خشية أن يتكبّد جملة من الخسائر جرّاء تقديم يد العون إلى مؤسسيها، ولعلّ هذه الحساسية التي تغلف علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء فترة تأسيسها هي السبب الرئيسي في فشل هذه المؤسسات.

وبالانتقال إلى مرحلة النمو والتوسع والتي تحمل في طياتها رسالة إلى البنوك مفادها أن المؤسسة قد تخطّت مرحلة التأسيس وتجاوزت مختلف الصعاب المرتبطة بتلك المرحلة ما يعني زوال الأسباب التي تمنع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك، إلّا أن هذه الأخيرة تتمسك بحقّها في محدودية التمويل نظرا لنقص الضمانات وانعدام تقنيات تسيير المخاطر منها مخاطر الصرف ومخاطر تغيير معدلات الفائدة تستثني من هذه القاعدة بعض البنوك التي تضع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أهدافها الاستراتيجية هادفة من وراء ذلك إلى تحقيق التنمية الوطنية عن طريق القروض الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من أجل تمويل نشاطات الاستغلال أو الاستثمار⁽²³⁾.

2-2- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

تتميز نشاطات الاستغلال على مستوى أي مؤسسة بقصر أجلها وبطبيعتها المتكررة، ويهدف هذا النوع من القروض إلى تغطية نفقات المؤسسة وتمويل إنفاقها الجاري خلال دورة الاستغلال، والتمويل بالمواد الأولية اللازمة لممارسة نشاطها، وتوفير الشروط اللازمة لعملية التخزين، وتوفير السيولة اللازمة لضمان السير الحسن لأنشطة المؤسسة.

تصنّف القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال إلى صنفين:

أ- **القروض العامة:** تعنى بتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وتتمثل في: تسهيلات الصندوق، والمكشوف وقرض الموسم وقروض الربط.

ب- **القروض الخاصة:** سميت بالخاصة لأنها توجه إلى تمويل أصل معين ومن أهمّها: التسبيقات على البضائع وتسبيقات على الصفقات العمومية، وقرض التمويل المسبق، وقروض بالالتزام وقروض تعبئة ديون العملاء⁽²⁴⁾.

2-3- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

يختلف النشاط الاستثماري عن نشاط الاستغلال سواء من حيث طبيعته أو مدته ما يعني اختلاف طرق التمويل بين كلا النشاطين، وتقسّم هذه القروض بدورها إلى مجموعتين هما:

أ- **القروض الكلاسيكية لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تقسّم القروض الكلاسيكية الخاصة بتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مدة الاستثمار إلى: قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

ب- **القرض الإيجاري:** عبارة عن طريقة حديثة تتجاوز عيوب الطريقة الكلاسيكية في التمويل، ويعرف الائتمان الإيجاري بأنه عبارة عن: "عملية إيجار القيم المنقولة تعويضا للقرض البنكي حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستئجار ما تحتاجه من منقولات وعقارات من مؤسسة مختصة في القرض الإيجاري..." ومن أهم مزايا القرض الإيجاري هو تخلص المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة من مشكل الضمانات الذي غالبا ما يعيق طريق نشاطها وبالتالي نموها⁽²⁵⁾.

3- إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية في ظل الصيغ المصرفية:

شأنها شأن مثيلاتها من الدول العربية، تعاني الجزائر من مجموعة مشاكل ومعوّقات تحول دون تمويلها الجيد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما إن تعلّق الأمر بالتمويل عن طريق النظام المصرفي الوطني.

3-1- مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

تعدّ الصعوبات المرتبطة بالتمويل المصرفي من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سعيها نحو الحصول على موارد مالية تمكّنها من مواصلة أنشطتها خاصة على مستوى الوطن العربي ويمكن عرض أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

- كما تمت الإشارة سابقا، تعتبر الضمانات من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء لجوئها إلى التمويل المصرفي، حيث إنّ أغلب هذه المؤسسات لا تملك الضمانات الرسمية أو الوثائق القانونية اللازمة التي تتماشى وفرص الحصول على التمويل البنكي اللازم.

- ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في فترة الإنشاء والتأسيس ما يعني عزوف البنوك عن تمويلها.

- محدودية التمويل سواء كان ذلك من ناحية الحجم أو النوع.

- انتشار الطابع الروتيني والعراقيل الإدارية المرتبطة بدراسة طلبات التمويل والتي قد تمتدّ إلى أشهر عديدة أو تتجاوز السنة في كثير من الأحيان⁽²⁶⁾.

3-2- أسباب محدودية الإمكانيات التمويلية المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

إنّ المطلع على جلّ الأبحاث التي أجريت بخصوص إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، يلاحظ وبوضوح النقاط المشتركة بين الجزائر وغيرها من الدول العربية من ناحية السلبات التي تطغى على عملية التمويل المصرفي لهذه المؤسسات.

وبالحديث عن الجزائر فضلا عمّا سبق ذكره، يمكن عرض الملاحظات التالية ذكرها والتي تدخل بشكل مباشر ضمن أسباب محدودية الإمكانيات التمويلية المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية:

- غياب سوق مالي كفء يضمن تنويع بدائل التمويل أمام المستثمرين عامة وأصحاب المشاريع الفردية خاصة.

- غياب مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تفتسي طابع العشوائية الذي يميز صيغ التمويل الوطنية وغياب التفصيل والتنظيم على مستوى المعاملات المصرفية.
- اعتماد البنوك على معيار واحد في منح القروض لهذا النوع من المشروعات ألا وهو معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى مرتبطة بنجاح المشروع أو فشله وعلى رأسها: "التدفقات المالية المستقبلية، والمكانة الاستراتيجية لنشاط المشروع، وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة... الخ".
- اعتماد البنوك الجزائرية على الأساليب التقليدية في تقدير خطر الائتمان⁽²⁷⁾.

3-3- الإجراءات المؤسساتية لمواجهة معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل

تفعيلها:

- إن تفعيل السياسات البنكية الجزائرية وتكييفها وفق احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها ما يلي:
- العمل على دعم العلاقة بنك/مؤسسة وإعادة الاعتبار لدور البنوك بغرض تلاشي طابع الحساسية بينها وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي والإطلاع على مختلف الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية ذات الطابع الروتيني على مستوى مراحل منح القروض انطلاقا من تقديم الطلبات ووصولها إلى دراسة الملفات واتخاذ القرارات بشأنها.
- العمل على تكوين إشارات بنكية بمؤهلات تتماشى والمعايير الدولية.
- إضفاء درجة من الديناميكية على الأنشطة البنكية، وتوسيع شبكة الاتصال بين البنوك فيما بينها من جهة وبين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى بل وإعطائها الأولوية في تقديم التمويل اللازم نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع على مستوى الاقتصاد الوطني⁽²⁸⁾.

خاتمة

إن عرض وتحليل الأطر النظرية للنظام المصرفي الجزائري من جهة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى يوضح وبصورة مباشرة حساسية العلاقة التي تربط بين الطرفين وبهذا تتحقق الفرضية الأولى لهذه الدراسة، من خلال احتفاظ البنوك بحقها في المطالبة بمجموعة من الضمانات التي تعمل على تخفيض معدل الخطر المرتبط بمنح الائتمان، وقلة الضمانات التي تمتلكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل انعدامها في كثير من الأحيان خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمشروعات الصغيرة في مرحلة النشوء إضافة إلى حاجتها الملحة للتمويل البنكي.

إن ارتباط إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمدى توافر الضمانات القانونية يجسد صحة الفرضية الثانية للدراسة، كما يلاحظ تحقق الفرضية الثالثة والمتعلقة بضرورة تأهيل المناخ المصرفي الجزائري بما يتلاءم والمعايير التكنولوجية العالمية لخدمة المؤسسات الوطنية.

بناء على ما سبق خلصت الدراسة إلى النتائج التالي ذكرها:

- مشكلة توفير التمويل اللازم هي من أكبر المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

- يتمتع النظام المصرفي الجزائري بقاعدة تؤهله إلى المضيّ قدماً نحو التطوير ومواكبة المتغيرات العالمية.

- توجد علاقة متعدّية بين النظام المصرفي والاقتصاد الوطني العامل المشترك فيها هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً هاماً في النهوض بالاقتصاد الجزائري، ولممارسة هذا الدور بطريقة فعّالة تحتاج المؤسسات إلى دعم النظام المصرفي الوطني.

وعليه يتمّ تقديم التوصيات الآتية:

- إتاحة مجموعة من البدائل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم الاكتفاء بالتمويل البنكي.
- تبني مبادئ الحكم الراشد في تسيير هياكل النظام المصرفي الوطني.
- العمل على دعم علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نشر الثقافة الريادية وتعزيز الدور الذي تقوم به هذه المشروعات في عملية التنمية.

الإحالات والهوامش:

- 1- لوكادير مالح، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، 2012، ص 11-12.
- 2- المرجع نفسه، ص 12-13.
- 3- المرجع نفسه، ص 16-17.
- 4- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية (مصر)، 2013، ص 12-13.
- 5- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 عمان (الأردن)، 2009، ص 26-28.
- 6- محمد الصيرفي، البرنامج التأهيلي لأصحاب المشروعات الصغيرة، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية (مصر) 2009، ص 47-48.
- 7- مصطفى محمود عبد السلام، قضايا اقتصادية معاصرة - رؤية من منظور إسلامي-، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان (الأردن) 2011، ص 84-86.
- 8- مروة أحمد ونسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة (مصر)، 2008، ص 92-93.
- 9- ضياء النازور، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية - دراسة مقارنة-، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية (مصر)، 2015، ص "ج".
- 10- مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ط1، عمان (الأردن)، 2014، ص 25.
- 11- سليمان ناصر وعواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011، جامعة غرداية (الجزائر)، ص 183.
- 12- صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة - دراسة التجربة الجزائرية-، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة قسنطينة (الجزائر)، 2011، ص 114-115.
- 13- الأخضر بن عمر وعلي بالموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2013، جامعة الوادي (الجزائر)، ص 11-13.
- 14- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدّخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة جامعة الجزائر، 2006، ص 41-43.
- 15- المرجع نفسه، ص 43، 44.

- 16- مليكة زغيب وحياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحوّلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف (الجزائر) ص 400-401.
- 17- كمال عابشي، أداء النظام المصرفي في ضوء التحوّلات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، 2006، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، ص 352-355.
- 18- بطاهر علي، مرجع سابق، ص 151-164.
- 19- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة- (الجزائر)، 2009، ص 111-132.
- 20- المرجع نفسه، ص 133-135.
- 21- عبد الله بن عبد المالك بن أحمد رمضان، السياسة التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية)، 2016، ص 25-29.
- 22- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة (الجزائر)، 2011، ص 246-283.
- 23- لوكاير مالحه، مرجع سابق، ص 71-74.
- 24- المرجع نفسه، ص 81-93.
- 25- المرجع نفسه، ص 93-102.
- 26- ربحان الشريف وبومود إيمان، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و 19 أبريل 2012، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، ص 6.
- 27- قدي عبد المجيد ودادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، ص 10.
- 28- مليكة زغيب وحياة نجار، مرجع سابق، ص 405-406.